صدى العلوم

متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

ترخيص رقم 2022/244

مجلة شهرية محكمة تعنى بقضايا العلوم النظرية والتطبيقية

الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف المطبوعات: ISSN 2959-9423

السنة الأولى
آب
2023

العدد 1

- **الافتتاحية.** | بقلم رئيس التحرير
- **الملاحظة العلمية أداة معرفية وتقنية للبحث ونظرية للتعلم.** | أ.د. يوسف عبد الأمير طباجة
- **إشكالية الفقيه - السلطان في الفكر السياسي الشيعي.** | د. مريم رضا خليل
- **تطوّر دور المرأة في المجتمع العراقي.** | د. حسن محمد إبراهيم
- **مواقع الرأسمال الفرنسي في لبنان وسوريا في عهد الانتداب.** | د. علي نعيم
- **التقارب بين المعرفة والتكنولوجيا في العلوم الاجتماعية عبر النظرية المجذرة.** | د. علي خليل زريق
- **شــعر**
  وتجيء جفافًا. | أ.م.د. إيهاب حمادة

المحتويات

11 الافتتاحية

بقلم رئيس التحرير

14 الملاحظة العلمية أداة معرفية وتقنية للبحث ونظرية للتعلم

أ.د. يوسف عبد الأمير طباجة

34 إشكالية الفقيه-السلطان في الفكر السياسي الشيعي (العلّامة الحلّي أنموذجًا)

د. مريم رضا خليل

63 تطوّر دور المرأة في المجتمع العراقي مشاركتها في مراسم أربعينية الإمام الحسين عليه السلام نموذجاً

د. حسن محمد إبراهيم

88 مواقع الرأسمال الفرنسي في لبنان وسوريا في عهد الانتداب

د. علي نعيم

113 التقارب بين المعرفة والتكنولوجيا في العلوم الاجتماعية عبر النظرية المجذرة

د. علي خليل زريق

128 [قصيدة العدد] وتجيء جفافًا

أ.م. د. إيهاب حمادة

مواقع الرأسمال الفرنسي في لبنان وسوريا في عهد الانتداب

د. علي نعيم(*)

تمهيد

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الخلفيات الرأسمالية، التي لعبت دوراً في إحكام فرنسا سيطرتها على لبنان وسوريا، تحت مسمّى «الانتداب» الذي جاء كإفراز من إفرازات مؤتمر فرساي في العام 1919. فالانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا، الذي كان يرفع شعارات تتضمّن رسالة تمدينية لشعبي لبنان وسوريا، جاء في إطار تفعيل حركة تغلغل الرساميل الفرنسية في المشرق العربي، كما شكّل عاملا مسهلا لحركة الشركات والاحتكارات والرساميل الفرنسية، ويظهر هذا الاتجاه من خلال التصريحات التي أدلى بها غير مسؤول كبير في الإدارة الفرنسية، وكذلك من خلال توصيات غرف التجارة الفرنسية، لا سيّما في **ليون ومرسيليا**، والتي كانت ترسم خارطة الطريق للانتداب الفرنسي في المنطقة، بما يحقّق لأصحاب تلك الغرف ورساميلها وضع اليد على المواد الأولية اللازمة للصناعات الفرنسية، وتأمين الأسواق لمنتوجاتها الصناعية....

إنّ ما أشارت إليه مجلة **آسيا الفرنسية** يميط اللثام عن دوافع فرنسا من انتدابها على سوريا ولبنان، والقائمة على الاستثمار العنيف لموارد البلدين، فقد كتبت المجلة: «إن ترك سوريا والتنازل عن انتدابنا فيها، لا يعني إخفاقنا في الرسالة التمدينية التي كلفتنا

(*) دكتور جامعي وباحث في التاريخ الحديث والمعاصر.

بها الدول العظمى، بل يعني أيضاً حرمان فرنسا من نفوذها الأدبي، وحرمانها من نشر ثقافتها الفرنسية هناك، وتخليصها من مركز مراقبة هام، ومن قاعدة عمل في حوض البحر الشرقي، وعلى عتبة طريق آسيا، وفي قلب العالم الإسلامي. إنّه يعني أن نترك للغير سوقًا اقتصادية تكاد تتفتح، حيث تجد تجارتنا وصناعتنا ورساميلنا أسواقًا هامّة لنا» (L'Asie Française, Avril 1925, P 186).

كذلك، تبدو تلك التوجهات أكثر وضوحاً من خلال العمليات الحسابية، التي تبين لهم الفوائد التي ستعود عليهم من بيع السلع الفرنسية في السوق السورية، ولعلّ عنوان التقرير المركزي الذي أعدّه البرجوازي الفرنسي «هوفيلين» **«Que vaut La Syrie?»**، أي كم تساوي سوريا؟ خير دليل على الغاية النفعية التي يرجونها من بسط اليد على سوريا. فالمبدأ في نظرهم، لا يعدو كونه عملية استغلال وتحقيق أرباح، ليس إلاّ. ومن هذا المنطلق، اعتبرت سلطات الانتداب في سوريا ولبنان أنّ مهمتها الأساسية استيعاب الرساميل الفرنسية وتأمين نفوذها.

1 - الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا في خدمة الرأسمال الفرنسي

إنّ مقولة أن رجال المال يقفون وراء رجال الحرب والسياسة، ويدفعونهم في طريق الفتوحات والتوسع، ليس لإحراز المفاخر الوطنية، بل لإحراز المغانم المادية في كثير من الأحيان)الأرمنازي، 1973، ص31)، تنطبق أشدّ الانطباق على الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان؛ فالسيطرة الفرنسية عليهما وإحكام قبضتها على موارد البلاد، جاءت ترجمة للتوصيات والخطط التي كانت ترسمها غرف التجارة والشركات الاحتكارية الفرنسية، والتي كانت ترى في هذه البلاد مورداً هامًّا من موارد الكسب والثروة.

وعليه، فقد كانت تلك الغرف لا تتوانى عن التدخّل في كلّ التفاصيل، حتى في تحديد مهام بعض المفوضين الفرنسيين في سوريا ولبنان؛ فغرفة تجارة «ليون» كتبت إلى الجنرال غورو في اليوم الذي عُين فيه مفوضًا أنّها: «ستكون سعيدة باستقباله عند مروره بمدينة ليون لتسلّم وظيفته». وهذا ما حدث فعلاً؛ ففي 11 تشرين الأول عام 1919، أقامت غرفة التجارة في «ليون» استقبالاً حافلاً للجنرال غورو، وقدّمت إليه

«تمنيّات أهل الصناعة والتجارة في ليون»، والتي كان منها: إقرار عملة ثابتة في البلاد، ومنع قطع أشجار التوت، وإعادة غرسها، وفتح سوريا على عمليات استيراد البضائع (كوثراني، 1986، ص 302).

وكذلك تجدر الإشارة إلى أنّ رئيس تلك الغرفة كان قد رفع مذكرة إلى وزير الخارجية الفرنسية في العام 1915، طالب فيها باسم الغرفة، المحافظة على حقّ فرنسا في سوريا، وكانت تلك المذكرة قد أرفقت بتحليل سياسي واقتصادي يؤكّد علاقات فرنسا بسوريا منذ العصور الوسطى، وضرورة استمرار هذه العلاقات. (Turquie, V. 869, P. 25 Ministère des Affaires Etrangères Françaises). كما وصل نفوذ تلك الغرفة إلى درجة، أبدت معها اعتراضها على اتفاق سايكس-بيكو، في مذكرة إلى وزير الخارجية الفرنسية في تشرين الأول عام 1918، لكون حصة فرنسا في هذا الاتفاق لا تنسجم مع طموحات وتوجهات الغرفة، فقد جاء فيها: «وقد بدت حصة فرنسا في سوريا مغايرة تمامًا لما كان يحق لنا أن نتوخّاه. فبعد تقليصها إلى مجرد شريط ساحلي، لم يعد لسوريا ذلك الطابع الجغرافي الذي كنّا نعرفه قبل الحرب؛ فقد اقتطعت منها ثلاث مناطق هامة هي حلب والموصل ودمشق، التي ستسند إلى إمارات عربية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنكلترة تحتفظ لنفسها بمرفأي عكا وحيفا، واعتبرت الاسكندرون مرفأً حرًّا. هكذا، أصبحت سوريا من الناحية الاقتصادية مصغّرة جدًّا». (Ministère des Affaires Etrangères Françaises, Syrie-Liban1918-1929, V.3,P.192-193)، لذلك طالبت المذكرة بتعديل الاتفاق، لتبقى حصة فرنسا وافية بمطامع تجّار مدينة «ليون».

بالموازاة، وعلى هذا الأساس، برز دور غرفة تجارة «مرسيليا» في توجيه السياسة الفرنسية في المشرق، وإلى هذا أشار النائب الفرنسي «فيكتور برارد» في خطابه الذي ألقاه في مجلس الشيوخ الفرنسي بتاريخ 24 حزيران عام 1923، فقد أوضح أنّ تعلّقهم بسوريا كان بناءً على توصية غرف التجارة في ليون ومرسيليا، التي نظرت إلى سوريا كسوق لتصريف بضائعها.

وبلغ مستوى تحكّم غرف التجارة في «ليون» و«مرسيليا» و«ريمس» في الأداء

السياسي الفرنسي في المشرق درجة عالية؛ فحينما أثيرت في العام 1926، ضجّة عن قرب رفع فرنسا يدها عن سوريا ولبنان، انتفضت غرف التجارة تلك، وراحت تدعو أعضاء مجالس إداراتها لاتخاذ قرار يدين الموقف الفرنسي، ويضغط على الحكومة الفرنسية من أجل استمرار الانتداب في المشرق. وعليه، بادرت غرفة تجارة ليون إلى عقد اجتماع في السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني عام 1926، وتمّ اتخاذ مقررات رُفعت إلى رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية ومجلسي الشيوخ والنواب، والمفوضية العليا للانتداب في سوريا ولبنان، وإلى جميع غرف التجارة في فرنسا.

وتضمّنت تلك المقرّرات إدانة صريحة لفكرة التخلّي الفرنسي عن سوريا ولبنان. وجاء في تقريرها: «إنّ التقرير السنوي الذي أعدّته سلطة الانتداب وموضوعه إمكان التخلي عن الانتداب على سوريا، يشكّل إنكارًا لحقوق تاريخية قديمة. ففرنسا لم تأخذ بعين الاعتبار الماضي الطويل من الجهود المضنية التي قمنا بها، وعلى الأخصّ في فتح الروح السورية على إشعاعنا وتجارتنا، التي استوعبت كثيرًا من الجهود التي تكفّلت بها أجهزتنا» (Ministère des Affaires Etrangères Françaises Syrie-Liban 1918-1929, V. 225, P.15-16).

كذلك، اتخذت غرفتا التجارة في «**مرسيليا**» و«**ريمس**» قرارات مشابهة. وجاء في تقرير رفعته غرفة «ريمس» التجارية إلى وزارة الخارجية والحكومة الفرنسية، طلبٌ مؤكّد إلى الحكومة الفرنسية للتخلي عن فكرة إنهاء الانتداب، وأشارت إلى أهمية اتساع دائرة التأثير الفرنسي فيها. هذا ما فعلته غرفة التجارة في «مرسيليا» (Ministère des Affaires Etrangères Françaises, Syrie-Liban 1920-1930. V. 411, P.160).

وفي إطار إرضاء تلك التوجهات والتوصيات، أحكمت فرنسا قبضتها على سوريا ولبنان، وتحكّمت بمجمل التطور الاقتصادي والسياسي فيهما، وأخضعت اقتصادهما لتبعية تامّة للرساميل الفرنسية، التي مارست نهبًا منظّمًا لموارد وخيرات البلدين، إلى حدّ لم يصل إليه النهب حتّى في أحلك أيام الحكم العثماني (لوتسكي، 1987، ص 95).

كذلك، تجلّت الأطماع الاقتصادية الفرنسية، من خلال الدراسة التي أمر بها

الجنرال غورو، عندما أراد أن يتعرّف على ما يمكن أن تقدّمه سوريا من محاصيل سنوية للاقتصاد الفرنسي. وتوصّلت الدراسة إلى النتائج الآتية: 3 ملايين طن من الحبوب، و100 ألف طن من القطن في منطقة الانتداب الحالي (لبنان وسوريا)، و5 ملايين طن من الحبوب، و400 ألف طن من القطن بين لبنان ونهر دجلة... كذلك، أشارت الدراسة إلى شبكة الطرق والخطوط الحديدية، التي تمكنهم من التغلغل في الداخل حتى بلاد ما بين النهرين. وخلصت الدراسة إلى أهمية العودة إلى مناقشات غرف التجارة في ليون ومارسيليا، لتبيّن مدى اتساع المجال الذي يمكن أن تفتحه سوريا، أمام النشاط التجاري الفرنسي .(L'Asie Française, No 192. 1921, P. 197).

2 - القطاعات الاقتصادية في لبنان وسوريا في قبضة الرأسمال الفرنسي

من خلال ما تقدّم أعلاه، يتبيّن بوضوح مدى حرص الاحتكارات والرساميل الفرنسية على أن تمسك بزمام القطاعات الاقتصادية في لبنان وسوريا، وتوجيهها بما يحقّق مصالحها الخاصة، المستندة إلى ضرورة تحقيق المكاسب والأرباح، وربط اقتصاد البلدين بعجلة السوق من أجل خدمة المصالح الفرنسية في المراكمات الرأسمالية من ناحية، وفي تحقيق تفوّق اقتصادي وسياسي في وجه بريطانيا، ذات النفوذ المزاحم لفرنسا في المنطقة من ناحية أخرى.

وتحقيقًا لهذه الأهـداف، أحكمت الرساميل الفرنسية القبضة على القطاعات الاقتصادية في لبنان وسوريا، ومارست عملية استنزاف لموارد البلدين بشكل عنيف. أمّا أبرز القطاعات التي خضعت لتلك الهيمنة، فكانت على الشكل الآتي:

2 – 1 – قطاع الحرير

مع إحكام سلطات الانتداب قبضتها على لبنان وسوريا، ركّزت الرساميل الفرنسية على استغلال الحرير اللبناني والسوري، الذي شكّل مادّة أولية مهمّة للصناعات النسيجية الفرنسية، لا سيّما في مدينة «ليون» التي ارتبط اقتصادها تاريخيًا بالحرير السوري واللبناني، نتيجة اعتماده بنسبة كبيرة عليه كمادة أولية لصناعاته النسيجية المشهورة.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ركّزت سلطات الانتداب الفرنسي جهودها

لإنعاش صناعة الحرير، لا سيّما بعد التقهقر الذي لحق بها من جرّاء الأعمال الحربية. وفي هذا المجال قال أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي: «لي الشرف أن أعلم مجلس الشيوخ، أنّ غرفة تجارة ليون والصنّاع وأصحاب البنوك فيها، يبذلون الجهود الواسعة لإنعاش تربية الحرير في لبنان، وخاصة من أجل إعادة تسيير معامل غزل الحرير هناك» (L'Asie Française. No 191. 1921, p. 206).

إشارة إلى أنّه في العام 1924، بلغ إنتاج الحرير 2,800,000 كلغ، توزّع على الشكل التالي: لبنان الكبير1,500,000 كلغ، دويلة العلويين 700,000 كلغ، والإسكندرونة 600,000 كلغ (علي، لا تاريخ، ص 292).

كان تصدير الحرير اللبناني والسوري إلى فرنسا يسدّ قسمًا مهماً من حاجة الأسواق وغرف التجارة الفرنسية، وكانت عملية تصديره تتمّ إما على شكل شرانق أو على شكل خيطان، بعد أن يتمّ إخضاع الشرانق لعملية الغزل. وفي كلتا الحالتين، كان الرأسمال الفرنسي هو المحتكر لهذا الإنتاج، حيث كان يستثمر الفلاح والمنتج للشرانق والعامل، الذي يقوم بعملية الغزل.

وكدلالة على الاهتمام بهذه السلعة، فقد اتسعت الرقعة الزراعية المزروعة توتًا، بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تمّ غرس 7 ملايين غرسة من التوت، الأمر الذي انعكس زيادة في إنتاج الحرير، إذ وصل في العام 1930، إلى 1,6٪ من الإنتاج العالمي للحرير الطبيعي، صدّر كله إلى فرنسا (حنا، 1978، ص 32).

إلى جانب الحرير، برز الاهتمام الفرنسي بالقطن السوري، وراح الرأسمال الفرنسي يسعى إلى تحويل شمال سوريا إلى «مزرعة للقطن»، تنتج أنواعًا جديدة من القطن الرخيص الثمن، وذلك من أجل تقليص الاستيراد من الولايات المتحدة. (خوري، 1997، ص 67).

2 – 2 – قطاع التبغ

كانت زراعة التبغ وصناعته من المجالات الهامة التي ولجتها الاستثمارات الفرنسية، في وقت شكلت هذه الزراعة مصدر رزق لشرائح اجتماعية واسعة في لبنان وسوريا، لذا اتسعت دائرة الاهتمام بها لتشمل المزارعين والصنّاع والمستهلكين على السواء.

أمّا ممارسة هذه الزراعة فكانت تنظّمها شركة الريجي الفرنسية كحقّ حصري لها، وبناءً عليه، عملت هذه الشركة على حصر زراعة التبغ في مناطق معينة، ليتسنّى لها حصر الإنتاج ومراقبته، ومكافحة زراعة المساحات من الأراضي غير المحدّدة في الترخيص لكل مزارع. وعلى هذا الأساس، أصبح لزامًا على كل مزارع يريد زراعة التبغ، أن يحصل على إذن من الشركة حتى يكون عمله «شرعيًا». ولم يكن الحصول على الرخصة أمرًا سهلاً، نظرًا لما يتطلبه ذلك من معاملات وشروط، ليس أقلّها أن يكون بتصرف المزارع مساحة من الأرض صالحة لزراعة التبغ لا تقل عن نصف دونم، وأن تكون محاطة بسياج (شعيب، 1987، ص12)، وأن لا تكون المسافة الفاصلة بينها وبين المدينة أقل من ثلاثة كيلومترات. ولمّا لم تكن المساحة المطلوبة من الأرض متوفرة، كان المزارع طالب الرخصة يلجأ إلى استئجار أرض ولو بأسعار مرتفعة، ومن لا يستطيع أن يستأجر أرضًا إضافية يحرم من تلك الزراعة، التي ورثها أبًا عن جدّ. إضافة إلى ذلك، كان بعض المزارعين يضطرون إلى الاستدانة لتسييج الأرض تلبية للشروط، كما كانوا مضطرون لإرضاء أصحاب العلاقة، ليفيدوا بأنّ أرضه صالحة لزراعة التبغ.

من خلال ما تقدم، فإنّ القوانين والشروط» التعسفية» كانت تطال صغار المزارعين، أمّا كبار الملاكين والمتنفّذين لدى السلطة، فكانت لهم الحظوة عند الشركة، لا بل أكثر من ذلك، كانوا يستفيدون من توظيف أبنائهم في هذه الشركة ليكونوا مراقبين وأداة تنفيذية، تستعين الشركة بخدماتهم في عملية استثمار الفلاحين الذين كانوا يخضعون لشروط العمل القاسية. هذا، عدا عن ابتزاز المستهلك بالأسعار المرتفعة و«الملاحقات والتحريات وإراقة الدماء وفرض الغرامات، وانتهاك حرمة البيوت وحريات الإنسان وكرامته» (السباعي، 1967، ص 42). وكذلك، فإنّ تفاصيل السياسة التي اعتمدتها الشركة في تعاطيها مع المزارعين، جعلت منها رمزًا للنهب وجمع الأرباح من المنتجين والعمال والمستهلكين، وكان على العوام تحمّل التبعات، وتقبّل ما يلحق بهم من خسائر في هذا القطاع.

في هذه الأثناء، كان على المزارع أن يحمل محصوله إلى أقرب فرع من فروع الشركة لبيعه، حيث تجري عملية تخمين الثمن والبيع، كما كان عليه أن يتحمّل نفقات

هذا النقل مهما بلغت. وعلى جري عادتها في التحكم برزق المزارع، لم تكن الشركة تشتري التبغ منه إلا بأسعار بخسة، لا تفي بتعبه وبالنفقات التي تكبدها في الإنتاج، فضلاً عن أنها كانت لا تؤمّن الحدّ الأدنى من العيش الكريم له ولأسرته. لهذا، أصبح أسيرًا للمرابين الذين يستغلّون حاجته، فيطلبون الفوائد الكبيرة على القروض التي يقدمونها له، وفي كثير من الأحيان كان يضطر العديد من أولئك الفلاحين إلى بيع أراضيهم لأصحاب القروض، فبعد أن كانوا مالكين، أصبح هؤلاء المزارعون يعملون ويشقون عند أصحاب الأرض، ويتعرّضون لصنوف الابتزاز والاستغلال.

وفي الوقت الذي كانت تشتري فيه إنتاج التبغ من المزارعين، كانت شركة الريجي الفرنسية تصنّع السجائر في سوريا، حيث كان لها مصنعان، أحدهما في دمشق والآخر في حلب، يعمل فيهما 200 عامل. أمّا الإنتاج، فكان يتم بيعه داخل سوريا عبر باعة وطنيين، حصلوا على هذا الحق مقابل شروط فرضتها الشركة عليهم، وكانت الشركة هي الجهة الوحيدة المخوّلة تحديد الأسعار، وليس الحكومات المحلية.

ولاحقًا، وجد الفرنسيون الفرصة مؤاتية للعمل على توسيع احتكار التبغ وتصنيعه وتسويقه، إلا أنّ هذا الاحتكار أتى بنتائج عكسية؛ فقد تقلصت المساحة المزروعة بالتبغ إلى ما دون الألفي هكتار بين العام 1920 والعام 1929. أمّا الإنتاج فلم يتجاوز 12000كنتال. وفي العام 1927 بلغت المساحة المزروعة 1853 هكتارًا والإنتاج 11700 كنتال، توزّعت وفق الجدول الآتي:

الجدول الرقم (1)

المساحات المزروعة تبغًا وحجم الإنتاج في العام 1927

المنطقة المنتجة للتبغ	المساحة المزروعة تبغًا	حجم الإنتاج
دولة لبنان الكبير	1100 هكتار	6500 كنتال
دولة العلويين	700 هكتار	5000 كنتال
دولة سورية	53 هكتارًا	53 كنتال

يتبيّن من أرقام الجدول الأهمية الإنتاجية للبنان الكبير مقارنة بالدويلات السورية الأخرى (مراد، 1993، ص 96)، حيث فاقت المساحة المزروعة فيه نظيرتها في الدويلتين الأخريين، وهذا ما ينطبق على حجم الإنتاج أيضًا.

قبل انتهاء مدة عقد شركة الريجي عام 1929، قامت في سوريا ولبنان حملة واسعة من الاعتراضات المطالبة بعدم تجديده، إلا أن المفّوض الفرنسي مدّد الامتياز لثلاثة أشهر، اعتبارًا من 15 نيسان 1929، ثم مدّده مرّة أخرى إلى نهاية العام. لم يمرّ هذا التمديد دون حصول المزيد من الاعتراضات، من قبل الجماهير في سوريا ولبنان ضد الشركة، لكنّ الانتداب الفرنسي لجأ إلى أسلوب «تكتيكي» آخر قضى باستبدال نظام الحصر بنظام «البندرول»، وفقًا للقرار الصادر في 30 أيار 1930، ويقضي بوضع ملصق صغير على منتجات التبغ كعلامة على سداد الضريبة المستحقة. وبناءً عليه، فقد ألغي نظام الحصر اعتبارًا من أول حزيران 1930، في جميع أراضي الحكومات المشمولة بالانتداب، وبموجب نظام «البندرول» هذا، أصبحت زراعة التبغ وتجارته حرّة في جميع المناطق، لقاء «علم وخبر» يقدّم إلى وزارة المالية، مقابل» تمغة «توضع عليه. أمّا التاجر، فكان يتوجّب عليه أن يحصل على إجازة لنقل التبغ. وكذلك، توجّب على صاحب المصنع أن يدفع ضريبة للمالية، كانت عبارة عن «تمغة» تلصق على كل علبة سجائر.

كان بيع الطوابع التي فرض اعتمادها حقّا حصريًا للدولة، وكان معدل رسم «البندرول» يختلف بحسب اختلاف سعر المنتج بالمفرّق، لكنّها كانت في الأصل رسمًا مقطوعاً قيمته 25 ٪، بيد أنّه تغيّر فيما بعد إلى رسم متدرّج، تختلف نسبته باختلاف سعر العلبة أو الصندوق بالمفرّق (بزّي، 2002، ص 195).

لم تهدف سلطات الانتداب من النظام الجديد تقوية دعائم فرع هام من فروع الاقتصاد في لبنان وسوريا، ولا تنمية موارد الحكومات الوطنية، ولا إنقاذ فئات المزارعين والمستهلكين من استغلال الشركة، بل كان الهدف منه امتصاص نقمة الجماهير تجاه نظام الحصر السابق، والتبيان لهم أن مزايا هذا النظام (الحصر السابق)، هي أفضل من مزايا النظام الجديد، وتوجيه نقمة المزارعين والمستهلكين

والصنّاع والتجار ضدّ النظام الجديد، و« الترحّم» على عهد الريجي السابق، وذلك بهدف تسهيل العودة إليه واعتماده (السباعي، 1967، ص 172ـ173).

أدى اعتماد نظام «البندرول» إلى إطلاق حرية زراعة التبغ، فراح «المتموّلون اللبنانيون والسوريون يوظّفون أموالهم بحريّة، في مختلف المشاريع الزراعية والصناعية العائدة لهذا القطاع الاقتصادي» (جحا 1995، ص 390)، وهذا ما جعل المساحات المزروعة العام 1931، تصل إلى أقصى حدّ لها، فبلغت في لبنان 2800 هكتاراً، وفي دويلة العلويين 2500 هكتاراً، وفي دويلة سوريا 2600 هكتاراً، كما وصل الإنتاج إلى 13500 كنتال في لبنان، و25000 كنتال في دويلة العلويين، وفي دويلة سوريا 11350 كنتالا (,1936 De Monicault p 130).

نتج عن هذا التوسع في زراعة التبغ، مشكلة تمثلت بصعوبة تصريف الإنتاج من جهة، وبتدني الأسعار من جهة ثانية، الأمر الذي خلق مشكلة جديّة في الأوساط المنتجة، كان من نتائجها تراجع في المساحة المزروعة وفي حجم الإنتاج.

في غضون ذلك، لجأت المفوضية الفرنسية إلى تخفيض الرسوم على الدخان الأجنبي على حساب الإنتاج المحلي، وعمدت بعدها إلى وضع العراقيل والمعوقات، أمام وحدة الموقف بين أصحاب المعامل اللبنانية وأصحاب المعامل السورية، من خلال وضع ضريبة «بندرول» متفاوتة بين الإنتاج اللبناني والإنتاج السوري، فقد فرضت ضريبة ٪50 على الأصناف الأكثر استهلاكًا، و40 ٪ على عموم الأصناف الوسطى للإنتاج السوري، في حين كانت الضريبة على الإنتاج اللبناني ٪25 على عموم الأصناف، وهذا ما أدّى إلى تنشيط عملية التهريب من إنتاج المعامل اللبنانية إلى الأراضي السورية، لأنها أرخص تكلفة، وبهذه الحالة تلهّى المنتجون اللبنانيون والسوريون في تسوية الوضع القائم، دون النظر إلى نظام الريجي وإصلاحه (القبس، 17ـ11ـ1932، ص 5).

استغلت المفوضية الفرنسية المساوئ الناجمة عن تطبيق نظام «البندرول»، لجهة إباحة زراعة التبغ غير المقيدة، وما نتج عنها من كساد في المواسم بفعل اتخام الأسواق بالتبغ، والفوضى في تصريف الإنتاج، لا سيما عند صغار المزارعين الذين كانوا

يلجأون إلى الاستعجال في بيع مواسمهم بأي ثمن لتفادي فوائد المرابين، فقررت إلغاء «البندرول»، والعودة إلى نظام الحصر «المونوبول». ولم يكن هذا النظام أفضل من سابقه، إذ إنّه قيّد المزارعين والمستهلكين في المناطق السورية واللبنانية بالعديد من الشروط القاسية، نتج عنها موجة عارمة من الاحتجاجات ضدّ السياسة الفرنسية، كانت مدخلاً لتوحيد الصف بين القيادات اللبنانية والسورية، وبالتالي خرجت قضية التبغ عن كونها مسألة اجتماعية- اقتصادية، لتصبح ذات صبغة سياسية، أسهمت في تمتين الروابط بين الشعبين السوري واللبناني، المرتكزة على المطالبة بتحديد نهاية سريعة للانتداب الفرنسي، ورفع يده عن الثروات الوطنية.

2 ـ 3 ـ القطاع المالي

بعد بسط سيطرتهم على لبنان وسوريا، أنشأ الفرنسيون «**بنك سوريا ولبنان الكبير**» الذي أنيط به التخطيط لأوضاع سوريا ولبنان الاقتصادية، وكان بذلك فاتحة العمليات الاستثمارية الفرنسية في البلدين، التي أخذت تتوسّع في جميع المجالات الحيوية السورية ـ اللبنانية، وحظي هذا البنك بنفس الامتيازات والضمانات والحقوق، التي كانت للبنك الإمبراطوري العثماني، وانتقلت هذه الامتيازات والضمانات إلى الدول التي تحلّ محل تركيا في سوريا. وجاء في برقية من البنك إلى وزير المالية الفرنسية بتاريخ 10 أيار 1920: «لنا شرف إعلامكم أنّه إثر المباحثات مع جمعيات باريس ولندن للمصرف الإمبراطوري العثماني، توصّلنا إلى اتفاق مبادئ يقوم على التخلي الكامل عن كلّ الوكالات لهذه المؤسسة، في الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي» (Ministère des Affaires Etrangères Françaises. Syrie-Liban,1918-1940, V.72, P.129-131).

بلغ رأسمال هذا المصرف في بداية انطلاقته 10 ملايين فرنك، ثم ما لبث أن ارتفع إلى 25 مليونًا في العام 1920، ثم إلى 119 مليونًا العام 1928. وأنشئت فروع له في بيروت ودمشق وحلب، والإسكندرونة، وإنطاكية، وحمص وحماه وإدلب واللاذقية وصيدا وطرابلس وزحلة (Ministère des Affaires Etrangères Françaises. Syrie-Liban,1918-1940, V.72, P.129-131). كما أعطي المصرف امتيازات لم تُعط لأي مصرف آخر، وذلك لكون معظم المساهمين فيه من الفرنسيين.

ومنذ 31 آذار 1920، تحوّل البنك بموجب قرار صادر عن المفوض الفرنسي إلى بنك إصدار، فكانت «الليرة السورية ـ اللبنانية» الوحدة النقدية الأساسية التي أصدرها، وفرض اعتمادها في «الدول المستقلة تحت الانتداب الفرنسي. وبناءً على ذلك القرار، تولى البنك إصدار النقود ووضعها في التداول في المنطقة الغربية، وبدأ بسحب العملة المصرية المتداولة وإبدالها بالجديدة، بمعدّل 325 قرشًا سوريًا لكل جنيه مصري.

قسّمت الليرة السورية- اللبنانية إلى 100 قرش، وتمّ سكّ وحدات معدنية من فئات:25 و50 و100 قرش، كما كان لها وحدات مضاعفة، تكونّت من فئة الليرة و5 و10 و25 و50 ليرة (زين الدين،2009، ص 469).

بدأ المصرف إصداراته النقدية بكميات كبيرة من الفرنكات، بدأت بقيمة (179,557) فرنكًا في كانون الأول 1920، ووصلت إلى 215 مليون فرنك العام 1922، وارتفعت قيمة موجوداته من الذهب من مستوى 39 مليون فرنك عام 1925 لتصل إلى مستوى 500 مليون عام 1930. (ضاهر، 1984، ص 128).

أما تغطية النقد السوري ـاللبناني، فكانت عبارة عن سندات مودعة في الخزينة الفرنسية، ومن بينها سندات تجارية، لا تتجاوز ٪7 من مجموع الأوراق المتداولة، ولا تزيد عن مليون ليرة سورية، أمّا الذهب فكانت نسبته الوسطية لا تتعدّى ٪5، وهي نسبة ضئيلة (السمّان، 1955، ص 98).

جاء ربط الليرة بالفرنك الفرنسي، في وقت كانت فيه فرنسا تعاني من تضخّم نقدي خطير، ما أدى إلى ضعف الثقة بالفرنك، وقلة الطلب عليه من قبل أصحاب الرساميل، وهذا ما جعله في وضع مزرٍ، لذا كان من الطبيعي جدّا أن تضعف قيمة الليرة المرتبطة به؛ فقد كانت تسير معه في جميع تقلباته، الناتجة عن السياسة الفرنسية الكثيرة التقلّب، فكانت ترتفع بارتفاعه، وتهبط بهبوطه. ونتج عن الهبوط المستمر خسائر فادحة للمتعاملين بها، ما أدّى إلى ضعف القدرة الشرائية لهذا النقد.

كانت قيمة الفرنك تهبط باستمرار، حتى أصبحت قيمته أقل بأربع مرّات مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى. وعند بداية اندلاع ثورة العام 1925، كان سعر العملة

السورية الورقية أدنى بـ4,2 مرات من قيمتها الذهبية الاسمية، وبستّ مرّات أثناء الثورة عام 1926 (لوتسكي 1987، ص 96)، لذلك لم يتشجّع الناس على التعامل بها، واستمرّوا بالتعامل بالنقود الذهبية، والمتاجرة بسبائك الذهب والفضة والبلاتين.

عندما برزت الليرة السورية اللبنانية كعملة للتداول، كانت تساوي 40 قرشًا ذهبيًا، ثم بدأت قيمتها تتأرجح بحسب تقلّبات السياسة الاقتصادية الفرنسية صعودًا وهبوطًا، حتى أصبحت في آذار عام 1944 تساوي ثلاثة قروش، الأمر الذي كان له وقع كارثي على أهل البلاد. والجدير بالذكر، أنّ سوريا ولبنان كانا يملكان من الذهب ما قيمته 40 مليون ليرة قبل إصدار العملة السورية اللبنانية، فأصبح هذا الرقم لا يتخطى عتبة المليوني ليرة، في أواخر عهد الانتداب.

لجأ الفرنسيون إلى سحب المدّخرات الذهبية من سوريا ولبنان، وجاء هذا الإجراء في سياق الإضعاف المتعمّد لتغطية الليرة السورية ـ اللبنانية بالذهب (مراد 1993، ص 152)، ومن أجل إرسالها إلى فرنسا، بهدف تمكين بلدهم من زيادة ودائعه، وتحقيق البنك لأرباح مالية طائلة، عبر إبدال النقد الذهبي المتوفّر لدى المواطنين، بنقد ورقي لا قيمة له. لذلك، لم تتوانَ سلطات الانتداب عن اعتماد أي إجراء، من شأنه سحب الذهب من أيدي المواطنين. ووصلت بها الأمور لتجبر الناس على دفع الغرامات بالذهب. كذلك كانت الشركات الفرنسية لدى شرائها منتجات الفلاحين تدفع ثمنها بالنقود الورقيّة، وكانت النتيجة استغلالا فاحشًا للفلاحين، وإفراغ الأرياف من المدّخرات الذهبية، وتحويلها إلى البنوك الباريسية.

وقد جاء في برقيّة وزير المال الفرنسي إلى وزارة الخارجية، بتاريخ 21 آذار 1921: «أطلب منكم الشراء لحساب الخزينة بأوراق نقديّة سورية، وبالشروط المحدّدة ببرقيتكم في 17 آذار ما أمكن من عملة ذهبية.... العملة التي تحصلون عليها، يجب أن ترسل إلى بنك فرنسا في أقرب فرصة ممكنة...» (Ministère des Affaires Etrangères Françaises. Syrie-Liban.1918-1940, V.65, P. 245)، كما حملت برقية مماثلة من وزير المالية الفرنسية إلى المفوّض الفرنسي، بتاريخ 4 شباط 1920 التوجّه ذاته، إذ أعرب الوزير عن أن مصرف سورية يأمل بالدخول في عمليات

الذهب في سوريا، عارضًا سحب الكميات الذهبية التي هي خارج نطاق الحاجة، لأن شراء الذهب هذا بالعملة السورية، يعتبر تسهيلاً ماديًا كبيرًا للخزينة (Ministère des Affaires Etrangères Françaises. Syrie-Liban.1918-1940, V.72, P.116) وكنتيجة لهذا التوجّه، تمكن البنك من تحويل قسم هائل من نقوده الورقيّة إلى ذهبيّة لحسابه في باريس.

وهكذا كانت أرباح البنك تذهب إلى مركز الرأسمال الفرنسي في باريس، في وقت كانت الخسارة تلحق بالسكان المحليين. كما تشير الإحصاءات إلى أنّ الخسائر التي تكبّدها الاقتصادان اللبناني والسوري، جرّاء تحويل الذهب إلى أوراق نقدية، قدّرت بـ 10 ملايين ليرة تركية، خلال الحقبة الممتدة بين العامين 1919 و1926 (ضاهر 1984، ص 129)، أمّا الأرباح التي حققّها البنك، فقد بلغت العام 1925 ما قيمته (2,958,785) فرنكًا فرنسيًا، وفي العام 1927 ارتفعت الأرباح إلى (3,694,125) فرنكًا، وفي العام 1928 وصلت إلى (4,116,176) فرنكًا. لكنّ تلك الأرباح بدأت تأخذ منحى تنازليًا، ابتداءً من العام 1932، حيث انخفضت إلى (2,675,784) فرنكًا، وإلى (1,964,537) فرنكاً في العام 1934. وتعود أسباب هذا التراجع إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الفرنسي من جهة، وإلى التقلبات المستمرة في الأوضاع الاقتصادية الداخلية لفرنسا في تلك المرحلة (مراد، 1993، ص 151ـ152). أمّا في العام 1939، فقد ارتفعت أرباحه وبلغت (13,518,089) فرنكًا، بعد حسم جميع المصاريف على الإطلاق (حبّوش، لا تاريخ، ص 10).

لقد استطاع بنك سوريا ولبنان بما له من «جبروت»، أن يظهر كأقوى مؤسسة فرنسية سيطرت على الاقتصاد السوري واللبناني، وأن يكون له تأثير ملموس في سياسة البلدين. بل أكثر من ذلك، ما عبّر عنه المفوّض «هنري ده جوفنيل» بقوله: «إنّ البنك السوري يعتبر سوريا ملكًا له» (السباعي 1967، ص 95)، في إشارة واضحة إلى مدى النفوذ الذي كان يتمتّع به، ويفرضه حتى على المفوّضين السامين أنفسهم.

إضافةً إلى ذلك، كان التشريع الاقتصادي المحتكر، الذي جسّدته المفوضية العليا خاضعًا لرغبات البنك ولمصلحة المساهمين فيه والقائمين على إدارته، ويؤكد نجيب

الأرمنازي حقيقة هذا النفوذ بقوله: «وظل ذا شأن كبير في إدارة دفّة السياسة الفرنسية في البلاد، حتى كانت الحكومات المتعاقبة يُطلب منها دائمًا، أن يبقى هذا الأمر قيد نظرها. وكل اتجاه يُعارض ذلك يصح أن يُعدّ عملا معاديًا» (الأرمنازي 1973، ص 31)، ووصلت به الأمور ليدفع معاشات كبيرة لبعض أصحاب النفوذ من الوطنيين، تحت عناوين متنوّعة بهدف إسكات ألسن النّقاد عن التجاوزات والمخالفات، التي كان يقوم بها في عملياته الاستثمارية (حنّا، 1946، ص 74).

من خلال ما تقدم، يبدو جليًا كيف برز بنك سوريا ولبنان كأقوى مؤسسة مصرفية فرنسية، مارست نفوذًا غير محدود في سوريا ولبنان، وأدّت ارتكاباته إلى إلحاق أفدح الأضرار الاقتصادية بالبلاد، لذا اتهمته جريدة «القبس» الدمشقية بالاستغلال وامتصاص خيرات البلاد، وكان مما قالته: «ماذا فعل هذا البنك ورجاله القائمون على إدارته في باريس وبيروت ودمشق، سوى أنّه أقرض الحكومة وقبض الفائدة وأدان البلديات، وانتفع من ربح ديونه؟ وإذا كان من مشروع اقتصادي أو تجاري أو صناعي أو زراعي ، فهو يدخل شريكًا فيه ليحقق أرباحه، وأي شركة مساهمة أدانها؟.... إن بنك سوريا ولبنان لا يريد أن يكون أكثر من صرّاف كبير ومرابٍ غني، له الغُنم وعلى هذه الأمة الغُرم». (القبس 7ـ11ـ1934، ص 6).

لم يكن بنك سوريا ولبنان هو الوحيد في الساحة المالية في هذين البلدين، فقد كان إلى جانبه العديد من المؤسسات المصرفية الفرنسية، وبعضها كان يرجع إلى العهد العثماني، كما لعب دورًا بارزًا في ربط البلاد بعجلة الرأسمال الفرنسي.

اتجه معظم هذه المصارف نحو تقديم التسليفات المالية القصيرة الأجل، ونحو الاستثمار في مجالات المواصلات والمرافئ والسكك الحديدية والكهرباء وغيرها.. وأهم هذه المصارف:

- **البنك الفرنسي السوري**: الذي كان قد تأسّس في كانون الأوّل 1918، من قبل الشركة العامّة الفرنسية التي تأسّست سنة 1864 من عدّة بنوك، وانحصرت مجالات عمله في الصرافة التجارية العامة.
- **البنك العقاري الجزائري**: الذي بدأ أعماله في العام 1921 في بيروت، وفتح

فروعًا له في حلب ودمشق 1930، وفي طرابلس العام 1931.

- **البنك العقاري السوري**: الذي كانت الشركة العامة قد أسّسته سنة 1919، لتقديم القروض وفتح الاعتمادات، مقابل رهون وغيرها من الضمانات.
- **الشركة الجزائرية**: التي كانت قد تأسّست سنة 1877، وبدأت أعمالها في العام 1931، بافتتاح فرع لها في بيروت وآخر في طرابلس.
- **بنك التسليف «الليوني»**: الذي كان يشرف على صناعة الحرير في لبنان.
- **البنك الزراعي لدولة لبنان الكبير**: الذي بدأ عمله سنة 1926 برأسمال قدره (269,000) ليرة سورية، ولم يكن يُعطِي قروضًا للمزارعين إلا مقابل رهن على الأرض، على أن لا يتجاوز المبلغ ألفي ليرة سورية، تُدفع على مدى خمس سنوات، بهدف استصلاح مساحة كبيرة من الأرض. وبالتالي، تحوّل إلى أداة هامة لدعم الإقطاعيين الموالين للانتداب (ضاهر 1984، ص 131).

اقتصرت التوظيفات المالية الفرنسية على القروض وتسليف التجار، وحرمت منها القطاعات الاقتصادية المنتجة، وبالنتيجة، فإن المؤسسات المصرفية الفرنسية لم تكن سوى مؤسسات تجارية صرفة، لا تنظر إلى الاقتصاد السوري واللبناني إلا من زاوية مصالحها الخاصة وتحقيق الربح السريع (فتّال وسكّرية، 1988، ص 242).

2 ـ 4 ـ قطاع الخطوط الحديدية والمرافئ البحرية

أولى الفرنسيّون موضوع الخطوط الحديدية والمرافئ البحرية عناية كبيرة، حيث كان مدّها في أرجاء هذه المشرق العربي أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للرأسمالية الفرنسية، نظرًا لدورها المهم في تمكين الرساميل الفرنسية من التغلغل في هذه المنطقة، وتحقيق مصالحها المرتكزة على تصريف إنتاجها السلعي، والتزوّد بالمواد الأولية اللازمة لمصانعها. لذلك، جاء إنشاء هذه الخطوط مراعيًا في تفاصيله لمصالح تلك الدول، لا مصالح اقتصادات هذه الشعوب.

تجدر الإشارة إلى أنّ فرنسا كانت قد دشّنت مدّ الخطوط الحديدية في سوريا بدءًا من العامين 1890ـ1891، بالتعاون مع الرأسمال البلجيكي، ثم ما لبث الرأسمالان الفرنسي والبلجيكي أن اندمجا في شركة جديدة، هي «الشركة العثمانية لخط حديد دمشق ـ حماه

وتفرّعاته»، المتفرّعة عن «الشركة العامة للخطوط الحديدية»، التي أسّست من أجل مدّ واستثمار خطوط الحديد في سوريا ولبنان (السباعي 1967، ص 52).

مارست هذه الشركة نهبًا منظّمًا من مال خزينة الدولة كل سنة «باسم تغطية عجز أثبتته (الضمانة الكيلومترية)، وفي نفس الوقت تكون رابحة ملايين الفرنكات، فقد ربحت هذه الشركة في السنة 1939 ستة ملايين ومائة وسبعة وسبعين ألفًا وثلاثة وستين فرنكًا» (حبّوش، لا تاريخ، ص 10).

في الوقت الذي أولت فيه سلطات الانتداب عناية خاصة بالخطوط الحديدية، اهتمت بالموانئ البحرية في بيروت وطرابلس والإسكندرونة، إلا أنّ الاهتمام الأبرز كان بمرفأ بيروت؛ فقد عمدت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وبعد وضع يدها على سوريا ولبنان، إلى دعم «شركة مرفأ بيروت» بقرض بلغت قيمته (1,276,600) فرنك فرنسي، لتأهيل المرفأ وإعداده للمرحلة القادمة التي شهدت نموًا على صعيد التبادل التجاري، برعاية الرأسمالية الفرنسية في المنطقة.

وبفضل هذا المرفأ، تحوّلت مدينة بيروت إلى مركز جذب هام للتجارة الداخلية والخارجية، نظرًا للخصوصيّات التي تميّز بها عن غيره من المرافئ الأخرى، منذ مطالع القرن العشرين. ومع تطبيق الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، بدأ يحقق تفوّقًا على بقية المرافئ السورية واللبنانية؛ ففي العام 1920 بلغت أرباحه (5,671,629) فرنكًا، واستمرّ الارتفاع في حجم الأرباح، حتى وصلت إلى (5,827,357) فرنكًا العام 1922، وأمّا على صعيد حركة البضائع فيه، فقد بلغت (159600) طناً في العام 1920، وارتفعت في العام 1922 إلى (241280) طنًا (De Monicault 1936, p 28_51). وما زاد في أهمية هذا المرفأ، أنّ معظم تجارة العراق وإيران وغيرها كانت تمرّ في بيروت تصديرًا واستيرادًا (السباعي 1967، ص 158).

يشير الدليل اللبناني_ السوري، مجموعة العام 1923، إلى أنّ مرفأ بيروت استورد منفردًا، ما نسبته ٪87 من إجمالي وزن البضائع الواردة من أوروبا سنة 1921، و٪79 لعام 1922، بالمقارنة مع مرفأي طرابلس والإسكندرونة. وعلى صعيد الصادرات، استطاع أن يصدّر منفردًا إلى أوروبا، حوالي ٪65 من مجمل الصادرات، عبرالمرافئ

السورية واللبنانية للعام 1921، وحوالى ٪62 للعام 1922 (الدليل اللبناني السوري 1923، ص 52).

تقدّم تلك الأرقام مؤشّرات بالغة الدلالة على أهمية مرفأ بيروت، بالمقارنة مع بقية المرافئ الأخرى في سوريا ولبنان، وهذا ما أسهم في تعزيز المكانة المركزية لبيروت كمدينة إقليمية (مراد 1999، ص 151)، وكنقطة ارتكاز قوية لحركة التجارة الإقليمية والدولية. وبناءً عليه، فقد استأثرت في العام 1923 بحوالي ٪68 من إجمالي الواردات، و٪65 من إجمالي الصادرات للمدن الرئيسية في سوريا ولبنان. وفي العام 1933، وصل نصيب هذا المرفأ من الصادرات إلى ٪59,2 من إجمالي الصادرات لبقية مرافئ المدن (طرابلس، دمشق، حلب، الإسكندرونة، اللاذقية).

إنّ الدور البارز لمرفأ بيروت جعل من المدينة تحتل مكانة خاصة، مقارنة مع غيرها من بقية المدن السورية واللبنانية.

2 – 5 – استثمارات متنوّعة

يُضاف إلى الاستثمارات السابقة التي احتكرتها الرساميل الفرنسية في سوريا ولبنان، الاستثمار في مجال الجرّ والتنوير؛ فقد قامت في أهمّ المدن السورية شركات متعدّدة بعضها للجرّ، والبعض الآخر للتنوير والمياه. وأهمّ الشركات الفرنسية التي تولّت إدارة هذا القطاع شركة كهرباء بيروت، شركة كهرباء حلب، وشركة كهرباء حمص وحماه، إضافة إلى شركة الطاقة الكهربائية في سوريا، وشركة كهرباء ترام دمشق، وشركة كهرباء قاديشا (السباعي 1967، ص 89)، عدا عن الاستثمار في مجال شقّ الطرقات البريّة.

كذلك، تغلغل الرأسمال الفرنسي في ميادين أخرى من ميادين الحياة الاقتصادية؛ ففي اللاذقية قامت «شركة صناعة الإسفلت وزيوت اللاذقية»، من أجل استثمار ثروة الإسفلت عبر استخراجها وتصنيعها وبيعها، كما تمركزت في بيروت «شركة المشاريع العقارية» للمتاجرة بالعقارات، و«شركة الفنادق الشرقية الكبرى» التي كانت تمتلك فنادق كبيرة في سوريا ولبنان، إضافةً إلى «شركة راديو أوريـان»، و«شركة معامل القطن السورية»، و«الشركة الصناعية لدول الشرق»، و«شركة تلفون سوريا» و«شركة

الشرق للطيران»، التي تولّت وصل فرنسا بسوريا جوًّا، عدا عن شركات التأمين والنقل والمؤسسات التجارية، والطواحين والإسمنت والمعاصر.

وفي خطوة عكست مدى اهتمام سلطات الانتداب الفرنسي بتغلغل رساميلها التجارية واحتكارها السوق السورية في وجه منافسيها التجاريين من الدول الأوروبية الأخرى، لجأت تلك السلطات إلى تنظيم «**معرض بيروت**» للمنتوجات الفرنسية بتاريخ 30 نيسان 1921، وجاءت فكرة تنظيم هذا المعرض، في إطار سعي الأوساط الدبلوماسية والاقتصادية الفرنسية، لتحويل سوريا إلى زبون دائم للبضائع الفرنسية، وإزاحة غيرها من الدول الأوروبية المنافسة لها اقتصاديًا في هذا البلد، وبالأخص بريطانيا. ولأهميّة الحدث، تم افتتاح المعرض بحضور «لوسيان ديور» وزير التجارة الفرنسية، ممثّلاً لـ «أرستيد بريان» رئيس الوزراء الفرنسي، وبحضور الجنرال «غورو»، إضافة إلى العديد من أعضاء غرف التجارة في بيروت وطرابلس ودمشق وحلب واللاذقية، وغيرها. (Haut-Commissariat La Syrie et le Liban en 1921:La Foire-Exposition de Beyrouth 1922, p26).

وعن إقامة هذا المعرض قال أمين عام المفوضية الفرنسية «روبير دوكيه»، في رسالته إلى الرئيس الفرنسي «ميللران» بتاريخ 25 آذار 1920، أي قبل انطلاق المعرض بسنة، أنّ المعرض سيكون «تظاهرة»، يمكن أن تخدم قضية فرنسا ومصالحها، وأمل «دوكيه» أن تحتفظ هذه «التظاهرة» بصفة فرنسية ـ سورية خالصة، عبر إزاحة وإضعاف أية مشاركة أجنبية غير فرنسية فيه، وهذا ما حصل فعلاً، الأمر الذي أدّى إلى انعكاسات سلبيةً، على مواقف بريطانيا والدول المنخفضة، حيث أعرب قناصلهم عن انزعاجهم من المكاسب، التي يمكن أن تجنيها التجارة الفرنسية في سوريا من إقامة المعرض (بارودي 1986، ص 39).

شارك في المعرض شركات فرنسية قامت بعرض منتوجاتها، وأهمّها ما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول الرقم (2)

أهم الشركات الفرنسية المساهمة في عرض منتجاتها في معرض بيروت

(نيسان عام 1921)

اسم الشركة	إنتاجها
شركة آنوس (ANOS)	الخيوط والمنسوجات
شركة باك (Bac)	المصنوعات المعدنية الخفيفة
شركة برتران تاكيه (Bretrand-Taquet)	الأغذية والمجففات
شركة كاريير (Carrier)	المنتوجات الباريسية والعطور
شركة كاسار (Cassard)	الأثاث والمفروشات
شركة شانيه (Chanee)	التحف والمفروشات
شركة كولنج (Collenge)	الأدوات الهندسية والتصوير
شركة لوجون (Le Jeune)	الغذاء والمشروبات
شركة شنايدر (Shneider)	الآلات الزراعية
شركة ترونسان (Troncin)	العقاقير الطبية

كما يبدو من الجدول (Haut-Commissariat, La Syrie et le Liban en 1921: La Foire-Exposition de Beyrouth 1922 .P 26-27)، فإنّ المعروضات شملت مختلف أنواع المنتوجات الصناعية لأهم الشركات الفرنسية، وخلال مدّة افتتاح المعرض التي استمرت لشهر واحد، تمّ عقد صفقات تجارية ناهزت قيمتها 20 مليون فرنك فرنسي.

عمليًا، حقّق المعرض نتائج باهرة بالنسبة للاقتصاد الفرنسي، نظرًا لحجم الشركات الفرنسية التي شاركت فيه، على امتداد شهر.

في 9 أيار 1921، قدّم الجنرال غورو تقريرًا موجزًا عن نتائج المعرض إلى وزارة

الخارجية الفرنسية، جاء فيه: «إن معرض بيروت الذي اشترك فيه أكثر من (1200) شركة فرنسية، ومجموعة مهمة من البيوتات المحلية، مقابل مشاركة أجنبية ضعيفة جدّاً، ترك انطباعًا رائعًا لدى سكان سوريا، وأسفر عن خلق أمتن علاقات التعامل، بين التجار الفرنسيين والمحليين»، وعزا غورو هذا النجاح، إلى الجهود التي بُذلت لإنجاحه، مما فتح مستقبلاً غنيًا للتجارة في الشرق الفرنسية. (Syrie-Liban,1918-1940, Le 9 Mai 1921 (Ministère des Affaires Etrangères Françaises

3 - استنتاجات عامّة

إنّ الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا جاء في الظاهر تطبيقًا لصيغة جديدة في العلاقات الدولية، تمّ الاتفاق عليها في مؤتمر فرساي، وكانت تهدف إلى إرشاد شعبي لبنان وسوريا، وتطوير الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هذين البلدين، وفق الأطر التي رسمتها عصبة الأمم وأكّدها صكّ الانتداب، غير أنّه في الواقع، كان تجسيدًا لمشروع استعماري مغلّف بغطاء الانتداب، كمصطلح تبريري انتهجته السياسة الاستعمارية الفرنسية من أجل السيطرة، ومن أجل تحقيق مطامع الرأسمال الفرنسي، وتتويجًا لجهود الرأسمالية الحاكمة في باريس، التي كانت تعمل بوحي من إملاءات غرف التجارة والصناعة الهامّة في فرنسا، والتي كانت ترى ضرورة إلحاق المشرق العربي بمشاريعها الاستعمارية وبفلكها الرأسمالي، والتحكّم بموقعه الجيو-سياسي الهامّ، والسيطرة على ثرواته الطبيعية اللازمة لصناعاتها، وجعله سوقًا تجارية لتصريف إنتاجها الصناعي، الذي كان يزداد بوتائر متسارعة، حتّى أنه يصح الاستنتاج بأنّ السياسة الخارجية الفرنسية كانت في خدمة التوجهات العامّة لغرف التجارة والرساميل الفرنسية. وعليه، كان الأداء الانتدابي السياسي الفرنسي محكومًا في خطوطه العامة وعناوينه التفصيلية لتلك التوجّهات، التي كانت لا ترى في المشرق العربي إلا موردًا هامًا من موارد الغنى والرفاه للواقع الاجتماعي والاقتصادي في فرنسا، فالمسألة في نظرهم، ليست سوى عملية استنزاف ونهب لموارد المنطقة، دعمًا للاقتصاد الفرنسي.

وانسحب هذا التفكير التبريري والسلوك النفعي على سياسات بعض الدول

الكبرى في المنطقة العربية حتى يومنا هذا، وما زالت هذه العقلية هي المحرّك الأساسي الذي يطبع سياسة تلك الدول في تعاطيها مع ملفات المنطقة، والتي ترفع شعارات إنسانية وحقوقية زائفة، سواءً أكانت فرنسية أم أمريكية أم روسية وغيرها، ففرنسا اليوم، تقحم نفسها وترمي بثقلها في ملفات المنطقة، تحقيقًا لاستثمارات شركة Total النفطية، سواءً في الحوض الشرقي للبحر المتوسّط أو غيره، وفي هذا السياق يمكن أن نفهم خلفية توثّبها للتدخل في الملفّ اللبناني. بالموازاة، لا تنفكّ الإدارة الأميركية تفتعل الأزمات في المنطقة وليس آخرها الأزمة السورية، من أجل غاياتها القائمة على بسط يدها على مصادر الطاقة، وتأجيج الحروب من أجل تأمين تصريف ما تنتجه صناعاتها الحربية من عتاد متطوّر، وقد دخلت استراتيجتُها هذه بعد الحروب العربية الإسرائيلية طورًا جديدًا، لا سيّما بعد التغيّرات التي أصابت المنطقة، عقب سقوط الشاه في إيران عام 1979، وخسارتها لركن مهم من أركان توطيد نفوذها في المنطقة، ما حدا بها لتقوم بافتعال الحرب بين العراق وإيران في ثمانينيات القرن العشرين، وما تلا ذلك من تحريضها العراق لغزو الكويت، فكان ذلك فرصة ذهبية لها، وذريعة للتدخل المباشر عبر أساطيلها ومدمّراتها، مرورًا بغزو أفغانستان والعراق، وصولاً إلى احتلال أجزاء من شمال شرق سوريا، حيث تعمل على سرقة موارد تلك المنطقة من نفط وحبوب.

مكتبة البحث

أولاً: الوثائق باللغة العربية

ـ الدليل اللبناني- السوري (مجموعات إحصائية سنوية عن سوريا ولبنان) 1923.

ثانيًا: الوثائق باللغات الأجنبية

ـ **وثائق الأرشيف الفرنسي: (M.A.E.F):**

- Ministère des Affaires Etrangères Françaises (M.A.E.F):
- M.A.E.F: Guerre 1914-1918, Turquie (Syrie- Palestine), V.869.
- M.A.E.F: E- Levant, Syrie - Liban, 1918-1929 : V. 3- 225.
- M.A.E.F:E- Levant, Syrie - Liban, 1918-1940. V. 65-72.

ثالثًا: المصادر باللغة العربية

ـ الأرمنازي، نجيب، **سورية من الاحتلال حتى الجلاء**، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الثانية،1973.

ـ حبوش، إميل، **أساليب السياسة الفرنسية**، دار الأحد، بيروت، (لا تاريخ للنشر).

ـ حنّا، جورج، **من الاحتلال إلى الاستقلال**، بيروت، 1946.

ـ علي، محمد، **خطط الشام**، الجزء الرابع، دمشق، 1922ـ1928.

رابعًا: المصادر باللغات الأجنبية

- De Monicault, Jaques, Le Développement du port de Beyrout et l¢Economie des pays du Levant sous Mandat Français. Paris, 1936.
- Haut-Commissariat, La Syrie et le Liban en 1921: La Foire-Exposition de Beyrouth, Avril-Mai 1921.Larose, Paris,1922.

خامسًا: المراجع باللغة العربية

- بزّي، مصطفى، **التكامل الاقتصادي بين جبل عامل ومحيطه العربي 1850–1950**، دار المواسم، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.
- جحا، شفيق، **معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي 198–1946**، الجزء الأول، مكتبة رأس بيروت، الطبعة الأولى، 1995.
- حنّا، عبد اللّه، **القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان 1920–1945**، القسم الثاني، دار الفارابي، بيروت، 1978.
- خوري، فيليب، **سوريا والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية –1920 1945**، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1997.
- السباعي، بدر الدين، **أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية (1850–1958)**، دار الجماهير، دمشق، 1967.
- السمّان، أحمد، **محاضرات في اقتصاديات سوريا**، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1955.
- شعيب، علي، **مطالب جبل عامل الوحدة والمساواة في لبنان الكبير 1900–1936**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1987.
- ضاهر، مسعود، **تاريخ لبنان الاجتماعي 1914–1926**، دار المطبوعات الشرقية، الطبعة الثانية، 1984.
- فتّال هند، وسكرية رفيق، **تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر**، مطابع جروس برس، بيروت، الطبعة الأولى، 1988.
- كوثراني، وجيه، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير**، منشورات بحسون الثقافية، بيروت، 1986.
- لوتسكي، فلاديمير، **الحرب الوطنية التحرّرية في سوريا 1925–1927**، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 1987.

- مراد، محمد، **العلاقات اللبنانية- السورية**، (دراسة اقتصادية-اجتماعية- سياسية)، دار الرشيد للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى 1993.

سادسًا: الأطروحات الجامعية

- بارودي، نجوى، **السياسة الفرنسية وأثرها في التناقضات السياسية والطائفية في لبنان 1926-1943**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1986.
- زين الدين، عيدا، **التطور الاجتماعي والاقتصادي لمدينتي بيروت ودمشق في عهد الانتداب الفرنسي 1920-1943**، أطروحة دكتوراه في التاريخ، الجامعة اللبنانية، المعهد العالي للدكتوراه، بيروت، 2009.

سابعًا: المقالات العلميّة

- مراد، محمد، «**المبادلات التجارية لسوريا ولبنان مع أوروبا في عهد الانتداب الفرنسي 1920-1943**»، أوروبا والشرق الأدنى 1920-1973، الجزء الأول، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية (45)، بيروت، 1999.

ثامنًا: الدّوريّات باللغة العربية

- القبس (1932-1934)

تاسعًا: الدوريات باللغة الأجنبية

- L'Asie Française, 1921- 1925.

موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com
البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com
الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات الإلكترونية: ISSN 2959-9431